الرياض
عاصمة الثقافة والإعلام العربي
2025

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

العوامل الاجتماعية المؤثرة في استمرارية الخلل السكاني في مجتمع الكويت المعاصر

مها ناجي غنام

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

المجلد ٥٢ - العدد ٢

٢٠٢٥

Doi: 10.34120/jss.v53i2.539
قدم في: أكتوبر 2023
أجيز في: مايو 2024

Social Factors Affecting the Persistence of Demographic Imbalance in Contemporary Kuwaiti Society

Maha Naji Ghannam

Abstract

Objective: The study aimed to identify the most important social factors influencing the persistence of demographic imbalance in contemporary Kuwaiti society according to the attitudes of its members from the research sample towards those factors with political, economic, social, and cultural dimensions. **Method:** the study was applied to an intended sample of 129 respondents of both genders comprising members of the National Assembly and faculty members of Kuwait University and the College of Basic Education. Respondents were reached using the snowball sampling technique, involving direct contact with some respondents and requesting them to share the questionnaire with other potential participants. A questionnaire was used as a main tool for collecting information, and a special scale was designed to measure the opinions and attitudes of the sample towards the social factors identified by the study. The validity and reliability of the instrument were verified, and SPSS was used for data entry and analysis. **Results:** The study results revealed strong attitudes among the sample members toward some of the factors identified by the study, with the presence of statistically significant differences between the genders towards some of the factors. It also showed that there was a significant relationship between all the factors of the study with each other. **Conclusion:** Residency trading and the responsibility of the government and the National Assembly are considered the most prominent factors influencing the persistence of demographic imbalance in Kuwait.

Keywords: Social Factors, Demographic Imbalance.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

العوامل الاجتماعية المؤثرة في استمرارية الخلل السكاني في مجتمع الكويت المعاصر

مها ناجي غنام(*)

ملخص

هدف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في استمرارية الخلل السكاني لمجتمع الكويت المعاصر بحسب اتجاهات أفراده من عينة الدراسة نحو تلك العوامل ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. **المنهجية:** طُبقت الدراسة على عينة مقصودة من أعضاء مجلس الأمة ومن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وفي كلية التربية الأساسية، شملت 129 مبحوثاً من الجنسين، وقد وصلت الباحثة إلى أفراد العينة باستخدام عينة كرة الثلج؛ إذ وبالاتصال المباشر ببعض أفراد العينة والطلب منهم الوصول إلى أفراد آخرين. استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع المعلومات، وصُمم مقياس خاص لقياس آراء أفراد العينة واتجاهاتهم نحو العوامل الاجتماعية التي حددتها الدراسة، وقد تم التأكد من إجراءات الصدق والثبات للأداة، وأُدخلت البيانات في البرنامج الإحصائي spss. **النتائج:** كشفت نتائج الدراسة عن قوة اتجاهات أفراد العينة نحو بعض العوامل التي حددتها الدراسة مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين نحو بعض العوامل، كما كشفت عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين جميع عوامل الدراسة بعضها مع بعض. **الخلاصة:** تجارة الإقامات ومسؤولية الحكومة والمجلس تعتبر أبرز العوامل المؤثرة في استمرارية الخلل السكاني في الكويت.

المصطلحات الأساسية: العوامل الاجتماعية، الخلل السكاني.

مقدمة

لم تعد مساحة الكويت الصغيرة تحتمل هذه الأعداد المليونية من العمالة الأجنبية، خاصةً أن المساحة الفعلية المعمورة لا تشكل أكثر من 25% من مساحة أراضيها الكلية، فبحسب الإدارة المركزية للإحصاء، هناك نحو 2.43 مليون عامل/وافد ووافدة، يحملون جنسيات 174 دولة من مختلف أنحاء العالم، يعملون

(*) أستاذ علم الاجتماع المشارك، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كلية التربية الأساسية، قسم الدراسات الاجتماعية، الكويت. Email: naji563412@gmail.com

الاهتمامات البحثية: ظاهرة العنف الاجتماعي، الخلل في التركيبة السكانية، التنمية المستدامة.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

في الكويت حتى نهاية يونيو 2023 (جريدة الأنباء، 2023/9/19). وبحسب نظام الخدمات الإحصائية بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ عدد سكان الكويت حتى 31/ديسمبر/ 2022: 4.7 ملايين نسمة، الكويتيون: 1.517.511 مليوناً، بنسبة 32% ، أما غير الكويتيين؛ فقد بلغ عددهم: 3.219.367 مليوناً، بنسبة بلغت 68%، ويتوزعون بين 2.132.491 من الذكور، و1.086.876 من الإناث، وغالبيتهم عمالة. وبلغ عدد من هم خارج قوة العمل من الوافدين: 318.724 ألف وافد غير عامل. في حين بلغ عدد العمالة المنزلية: 778.711 ألفاً، وبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص من الوافدين 95%، وفي القطاع الحكومي: 23% (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 31/ديسمبر 2022). مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى المهمة، مثل المرافق العامة؛ كالطرق والخدمات الصحية وخدمات الكهرباء والماء وغيرها، ومدى قدرتها على استيعاب الأعداد المليونية من العمالة، التي تعيش غالبيتها في ظروف معيشية صعبة غير لائقة بالكرامة الإنسانية في بلد صنفه البنك الدولي خامس أغنى بلد في العالم.

لقد جاءت فرصة مواتية للكويت لتعديل الخلل السكاني، مرتين، الأولى في عام التسعين من القرن الماضي، عندما غادرت الكويت مئات الآلاف من العمالة الأجنبية بسبب الغزو العراقي للبلاد، والثانية في عام 2020 بسبب جائحة كورونا التي تسببت بنزوح أعداد كبيرة جداً من عمالة الكويت إلى بلدانها، وقد تبين أن كثيراً منها هي عمالة هامشية، بحسب التصريحات الرسمية للبلاد، ولكن لم تستفد البلاد طويلاً من هاتين الفرصتين؛ إذ ما لبثت أن عادت إلى استقبال النازحين وغيرهم مرة أخرى بعد انتهاء الحادثتين، في إصرار على استمرار هذه الظاهرة المربحة والمكلفة في آن.

وقد قطعت الحكومة وعوداً خلال جائحة كورونا بخفض نسبة أعداد السكان الوافدين من 70% (حالياً) إلى 30%، لكن اعتبرت هذه الوعود غير واقعية بسبب اعتماد السوق المحلي الكبير على القوى العاملة الوافدة، وتم التخلي عن هذه الوعود (Kuwait Times, 21/7/2022).

لم يعد ربط هذا الخلل السكاني في الكويت بذريعة ندرة القوى العاملة المحلية المؤهلة للقيام بمشاريع التنمية الاقتصادية مقبولاً كما كان سابقاً؛ فقد مرّ على بدء مسيرة التنمية الاقتصادية أكثر من ستة عقود زمنية كفيلة بإعداد الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها في المجالات التي تحتاج إليها البلاد. كما لم تعد الذرائع الأخرى التي تستند

إليها الحكومة؛ كالرغبة في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط، وحاجة البلاد إلى مشاريع تنموية حديثة متطورة، تحتاج إلى مزيد من العمالة الوافدة - مقبولة أيضاً كسبب مباشر لتفسير الخلل السكاني المستمر، ولتحمّل المشكلات المترتبة عليه، التي باتت واضحة جلياً، وقد أشبعتها بحثاً وطرحاً الدراسات المتخصصة، ووسائل الإعلام، وكثير من المهتمين بالشأن العام.

إن استمرار الطلب على العمالة الأجنبية، واستمرار تدفقها إلى البلاد بأعداد كبيرة جداً لا يتناسب مع مساحة الكويت الصغيرة، ولا مع الحاجة الفعلية إلى تلك العمالة التي وقعت تحت مصيدة تجارة الإقامات أو "الاتجار بالبشر" كما تسميها المنظمات الدولية المعنية بهذه الظاهرة، ويتعارض مع السياسات السكانية للكويت؛ وهو ما يستدعي ضرورة البحث عن العوامل الحقيقية غير المباشرة التي تقف وراء استمرارية مشكلة الخلل السكاني في الكويت وتداعياته أمنياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً. وهذه العوامل بكل تأكيد هي عوامل بنيوية متشابكة ومتعددة الجوانب: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

مشكلة الدراسة

على مدى عدة عقود زمنية، والمهتمون بموضوع التركيبة السكانية، يرفعون أصواتهم للتحذير من تداعيات مشكلة الخلل السكاني بين المواطنين والوافدين، في الكويت، ويقدمون بعض المقترحات كحلول لهذه المشكلة، ولكن دون جدوى؛ فالحكومة مستمرة في نهجها وسياستها الاقتصادية في الاعتماد على العمالة الأجنبية، وفي غض نظرها عن المشكلات الكبيرة التي نتجت عن هذا الخلل السكاني، وغض النظر عن المشكلات الأكبر التي كانت وراء هذه المشكلة السكانية.

وفي خلال عقد واحد من الزمان ارتفع عدد سكان الكويت إلى ما يقارب مليون نسمة بفضل زيادة أعداد الوافدين؛ فبحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ تعداد سكان الكويت حتى نهاية ديسمبر عام 2013 نحو 3 ملايين و 965 ألفاً و 22 نسمة، منهم نحو 1 مليون و 242 ألفاً و 490 نسمة من المواطنين، وأصبح في نهاية يونيو 2023 نحو 4 ملايين و824 ألفاً، منهم نحو 1 مليون و 531 ألف مواطن.

إن العوامل الاجتماعية التي ساعدت على تفاقم مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في الكويت، هي عوامل متراكمة ومتداخلة، وتتضمن أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية يتصل بعضها ببعض، وهذه العوامل هي نتيجة السياسات

الاقتصادية للدولة، التي بدأتها منذ توافر الثروة النفطية وانتهاج سياسة الدولة الريعية ونظام الإنتاج الريعي الاقتصادي؛ إذ يستمر الإنفاق على المواطنين، ودعم طبقة التجار، والسكوت عن المشكلات الاجتماعية الاقتصادية في الكويت، وعلى رأسها "تجارة الإقامات"، وتقاعس مجلس الأمة عن دوره الرقابي خلال مجالسه المتعاقبة، وكذلك تعزيز السلوك الاستهلاكي لدى المواطنين، وتسهيل استقدام العمالة الوافدة المنزلية وغير المنزلية للأفراد وللشركات ولأصحاب الأعمال الصغيرة، حتى أصبح الاعتماد على العمالة الوافدة ظاهرة اجتماعية متأصلة في تركيبة الأسرة الكويتية، ومكوناً أساسياً في ثقافة الكويتيين. هذا إلى جانب بعد ثقافي مشارك ومهم جداً، وهو انخفاض المستوى التعليمي لجميع المراحل التعليمية وبشكلٍ خاص لدى خريجي الجامعات والمعاهد التطبيقية، بحسب مقاييس عالمية ومؤشرات محلية.

وبناءً عليه؛ تعتقد هذه الدراسة أن مشكلة الخلل السكاني في الكويت قد تجاوزت بُعدها العددي المعروف؛ كتفاوت في حجم السكان بين المواطنين والوافدين، وتوجه الأنظار إلى جذور المشكلة وواقعها أيضاً من حيث مسبباتها والعوامل الاجتماعية التي أدت إلى حدوث هذا الخلل وحافظت عليه وتعمل على استمراريته وتطوره، ووجود مصالح لبعض الفئات في المجتمع التي استفادت كثيراً من هذا الوضع السكاني المختل، وستقف أمام أية بادرة لمعالجته، وخلق الظروف المجتمعية المقاومة له، وبالفعل وئدت أكثر من مبادرة تقدمت بها المجالس النيابية سابقاً، ولم تتمكن من حل هذه المشكلة الاجتماعية التي أصبحت مع مرور الزمن في حكم الأعراف الاجتماعية الكويتية.

وعند بداية البحث في هذه العوامل الاجتماعية، برزت ظاهرة "تجارة الإقامات" كعامل رئيس يتصدر قائمة تلك العوامل الفاعلة الكامنة وراء تفاقم مشكلة الخلل السكاني في الكويت، وبعد قراءة متعمقة خلال عملية البحث عن تلك العوامل، تبين للدراسة أن "الفساد" هو العامل الرئيس وراء مشكلة الخلل السكاني، والمسؤول الأول عن تفشي ظاهرة تجارة الإقامات والسكوت عنها وعن غيرها من ظواهر سلبية طالت مؤسسات المجتمع وأصابت بناءه الاجتماعي برمته. وبعد مراجعة أدبيات مشكلة الفساد، تبين للدراسة أن الفساد هو أيضاً نتيجة لعامل أكثر قوةً وتأثيراً على مجريات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دولة الكويت، وهذا العامل هو وفرة الموارد الطبيعية المعروفة في الأدبيات المتخصصة باسم "لعنة الموارد"؛ وذلك لتأثيرها السلبي على النظام الاجتماعي العام في المجتمع، وعلاقتها بقضايا الفساد بشكلٍ خاص، وبغيرها من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية بشكلٍ عام، وهذا

مـا أكدتـه دراسـة لصندوق النقد الدولي علـى 31 دولة نفطية خلال الفترة من 1992 حتى 2005؛ إذ وجـدت ارتبـاط زيـادة العوائـد النفطيـة بزيـادة الفسـاد بشـكل كبيـر، والتدهـور الكبير في الحقوق السياسـية. واتفقت بعض الدراسـات العربية والأجنبية على أن الخلل السـكاني يظهـر ويتفاقـم فـي ظـل الاقتصـاد الريعـي النفطـي. ويظهـر فـي المشـهد العام لتلـك العوامـل الاجتماعيـة عامـلان غايـة فـي الأهميـة كذلـك، يشـتركان بصـورة مباشـرة فـي اسـتمرارية الخلـل السـكاني فـي الكويت وتطوره، وهمـا: "اعتماد الأسـر الكويتية على العمالـة الأجنبيـة المنزليـة"، و"الضعـف الشـديد في مسـتوى التعليـم" ومخرجاته.

أهداف الدراسة

1 - تحديـد العوامـل الاجتماعيـة المسـؤولة عـن اسـتمرارية الخلـل السـكاني فـي مجتمـع الكويـت المعاصـر.

2 - رصد العوامل الأكثر تأثيراً بالنسبة لعينة الدراسة.

3 - تحديـد العلاقـة الارتباطيـة بيـن اسـتجابات عينـة الدراسـة وبعـض المتغيرات الديموغرافيـة للعينـة.

4 - استشراف مستقبل التركيبة السكانية لمجتمع الكويت.

5 - وضع جملة من المقترحات الممكنة للحد من ارتفاع نسبة الخلل السكاني في الكويت.

تساؤلات الدراسة وفروضها

فـي ضـوء الأهـداف التي حددتها الدراسـة صيغت بعض التسـاؤلات المهمة للتحقق منها بوسـاطة أدوات البحث العلمي التي ستسـتخدمها الدراسـة.

والتسـاؤل الرئيـس فـي هـذه الدراسـة هـو: مـا العوامـل الاجتماعيـة المسـؤولة عـن اسـتمرارية الخلـل السـكاني فـي الكويـت؟ إلـى جانـب التسـاؤلات الآتيـة:

1 - ما العوامل الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى عينة الدراسة.

2 - هـل توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بيـن عينتـي الدراسـة من حيـث الجنس (الإنـاث والذكـور) عنـد مسـتوى (<=0.05).

3 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسـة من حيث العمر عند مستوى (<=0.05).

4 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين (عينتي الدراسة) من حيث الوظيفة (عضو مجلس أمة/ وعضو هيئة تدريس) عند مستوى (0.05=>).

5 - هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية المختلفة للدراسة بعضها ببعض.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى خطورة الوضع العام الذي آل إليه الخلل السكاني في مجتمع الكويت في الفترة الراهنة من تاريخه المعاصر؛ إذ لم تتجاوز نسبة المواطنين من مجموع سكان الكويت، الثلث، وإلى الآثار التي سببها هذا الخلل، وحذرت منها دراسات عديدة وتقارير محلية وإقليمية وعالمية، فجاءت هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على جملة من العوامل الاجتماعية التي تقف وراء هذا الخلل وتعمل على استمراريته وتفاقمه؛ مما جعلها دراسة شمولية.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما قد تسفر عنه نتائجها من معلومات وتوصيات قد تفيد كلاً من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في وضع خططها السكانية، والتعامل مع واقع مشكلة الخلل السكاني، كما يراه بعض نواب الأمة وأساتذة التعليم العالي.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفاهيم الدراسة

1 - العوامل الاجتماعية Social Factors

في النظرية الاجتماعية لإيميل دوركايم حدد العامل الاجتماعي في الأصل في تعريف الضمير الجمعي في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي"، وقد كان تعريف دوركايم للعامل الاجتماعي هو رؤية العناصر المشتركة لمعتقدات المجتمع نفسه ومشاعره، ولكن، من خلال هذا التعريف، لم يستطع دوركايم تفسير العامل الاجتماعي في المجتمع المنظم على أساس تقسيم العمل. أما دراسته عن الانتحار؛ فقد قدمت هذا الجانب بوضوح في تفسيره للانتحار، وقد تغير معنى العامل الاجتماعي تدريجياً وتطور عند دوركايم إلى عامل معياري (Koseki,1955).

وتُعرّف العوامل الاجتماعية بأنها الهياكل والأنظمة والسلوكيات التي تشكل الحياة

الاجتماعيـة، وتؤثـر هـذه العوامـل علـى طريقـة تفكيـر النـاس وتصرفهـم وإيمانهم. وتحـدّد مـن خـلال الأعـراف والقيـم الاجتماعيـة التي يراها المجتمع مناسـبة أو مرغوبـاً فيها، وهي تشـمل كل شـيء مـن الديـن والتعليـم إلـى الجريمـة والسياسـة. ويسـتخدم علمـاء الاجتمـاع طرقـاً مختلفـة لدراسـة هذه العوامل، بدءاً من الاسـتطلاعات إلى المقابلات إلى مجموعات التركيـز. ومـن خـلال فهـم العوامـل الاجتماعية المختلفـة التي تؤدي دوراً فـي حياتنا، يمكننا تحديـد المشـكلات التـي تؤثـر علينا جميعـاً ومعالجتها بشـكل أفضـل (Lmshero.com).

التعريف الإجرائي الذي تعتمده الدراسة للعوامل الاجتماعية

هـي تلـك العوامـل المجتمعيـة المسـؤولة مسـؤولية مباشـرة أو غيـر مباشـرة عـن اسـتمرارية الخلـل السـكاني وتفاقمـه فـي الكويـت؛ ممـا ترتبـت عليه مشـكلات اجتماعية عديـدة وآثـار سـلبية علـى طرفي المعادلة السـكانية (المواطنين والوافديـن). وقد حددت الدراسـة هـذه العوامل فـي مجموعـة مـن العوامـل السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية الآتية: الوفرة المالية النفطية، وتجارة الإقامات والشـركات الوهمية، والفسـاد، ومسـؤولية الحكومة (غياب القرار السياسـي)، ومسـؤولية مجلس الأمة (تقاعس المجلس عـن دوره الرقابـي)، ومسـؤوليتهما معاً، وضعف المسـتوى التعليمـي والتدريبي للمواطنين، ومسـؤولية الأسـر الكويتيـة فـي الاعتمـاد الكلي علـى العمالة المنزليـة الوافدة.

ومـن وجهـة نظر الدراسـة، فإن هذه العوامـل الاجتماعية التي حددتها، يرتبط بعضها ببعض، وتشـترك مجتمعةً في مسـؤولية اسـتمرارية الخلل السكاني وتفاقمه في الكويت.

أطلق مركز الدراسـات الدولية والإقليمية في جامعة جورجتاون في قطر (2020)، بـدءاً مـن العـام الأكاديمي 2017/2016، مبـادرة بحثية جديدة لاستكشـاف "لعنة الموارد" فـي منطقـة الخليـج، ويركز هذا المشـروع البحثي على صحـة تأويل أطروحة لعنة الموارد وانعكاسـاتها على العديد من الديناميات السياسـية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها دراسة العلاقات بين عائدات هذه الموارد والتركيبة السكانية لسوق العمل بشكل خاص.

ويتفـق المؤرخـون وعلمـاء السياسـة والاقتصاديـون عمومـاً علـى أن وجـود مـوارد طبيعيـة وفيـرة، خاصـة النفـط والمعـادن، يـؤدي إلـى سـلوك البحـث عـن الريـع والفسـاد؛ ومـن ثـم تقليـل جـودة الحكومـة (Aslaksen, 2015). وهـو ما أكدته دراسـة لصنـدوق النقد الدولـي علـى 31 دولـة نفطيـة خـلال الفتـرة مـن 1992 حتـى 2005، وقـد وجـدت ارتبـاط زيادة العوائد النفطية بزيادة الفسـاد بشـكل كبير، والتدهور الكبير في الحقوق السياسـية (Arezki, and Bruckner, 2009). واتفقـت بعـض الدراسـات العربيـة والأجنبيـة علـى حـدٍّ

سواء على أن الخلل السكاني يظهر ويتفاقم في ظل الاقتصاد الريعي النفطي.

إن الفساد يسمّم روح الخدمة العامة ويغير الثقافة السياسية؛ حتى إنه يتعذر مجرد التفكير في إصلاحات هادفة ومعنوية؛ ومن ثم، يمكن للفساد أن يكتسب بُعداً مؤسسياً عندما تتم هيكلة المؤسسات نفسها بطريقة تجعلها تنحرف عن هدفها الأصلي (UNODC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات).

"لقد أيقن العالم أجمع بأن آفة الفساد، على اختلاف مظاهرها، تُعد المعوق الأكبر لجميع محاولات التقدم، والمقوض الرئيس لكافة دعائم التنمية؛ مما يجعل آثار الفساد ومخاطره أشد فتكاً وتأثيراً من أي خلل آخر؛ إذ إنه لا يقتصر دوره المخرب على بعض نواحي الحياة دون البعض الآخر، بل يمتد إلى شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (نزاهة –الهيئة العامة لمكافحة الفساد).

واعتبرت عدة دراسات أن مجلس الأمة أداة لتكريس الفكرة الريعية والنفوذ السياسي لكلّ من التجار والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛ إذ يعتبر المجلس فضاءً يتم فيها تمكين العناصر المسّيسة حديثاً؛ إذ يمكن مكافأتهم شعبياً أو استقطابهم من قبل الدولة (csrgulf, 2022).

أما عامل تجارة الإقامات أو "الاتجار بالبشر" ؛ فإن الكويت متهمة بها من قبل منظمة الأمم المتحدة، ومنذ سنوات عديدة، تنفي المصادر الرسمية في الكويت هذه الجريمة وتعترف بما يُسمى "تجارة الإقامات"؛ فبحسب جريدة القبس الكويتية (28/ مارس/2021)، "لا اتجار بالبشر بل تربح من وراء الإقامات"، وأن تجارة الإقامات يقوم بها وافدون يعملون لمصلحة أصحاب شركات وهمية وينصبون على أبناء جلدتهم ويوقعونهم في حيل الحصول على عمل في الكويت، مقابل دفع أموال لاستخراج الفيزا، التي يصل متوسط سعرها إلى 2000 دينار. ويمارس هذه التجارة أيضاً مواطنون؛ كأصحاب شركات، جُل همهم الثراء السريع.

أما عن العامل التعليمي، كأحد العوامل الاجتماعية، الذي شارك بصورة واضحة في استمرارية الاعتماد على العمالة الأجنبية، وتهميش العمالة الوطنية المتهمة دائماً بضعف تدريبها وتعليمها، فإن الدراسة تعتقد بأهمية دوره في استمرارية الطلب على العمالة الأجنبية ؛ ومن ثم، استمرارية الخلل السكاني. وتتفق الدراسة مع رأي الرميحي الذي يؤكد أن "ضعف مستوى التعليم" في الكويت، وفي دول الخليج، عامة، هو أحد أهم أسباب تدفق العمالة الفنية والمهنية الأجنبية (الرميحي، 2013). وهناك دراسة

محلية تقول: "إن مستوى التعليم في الكويت أقل من موزمبيق" (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2016).

وفي المقابل هناك من يؤكد "أن من السمات الديموغرافية للاقتصاد الريعي في عدد من بلدان الخليج، استقدام عمالة لا تملك مؤهلات تعليمية على الإطلاق؛ أي بعبارة واضحة استيراد الأمية من الخارج" (التميمي، 2018).

وفي ظل هذه الصورة المشوهة للوضع السكاني الراهن وإفرازاته وتداعياته، تتفق الدراسة مع رأي النقيب، رحمه الله، في أن جميع مشكلاتنا وإخفاقاتنا هي بسبب ما نعانيه من التخلف "الخالص" الذي لا يرجع إلى نقص في الموارد والإمكانات، وإنما يرجع إلى فقدان الإرادة السياسية وانعدام الرؤية المستقبلية (النقيب، 2008).

2 - مفهوم الخلل السكاني Population Imbalance

عرّف الرميحي الخلل السكاني بأنه مجتمع يُشكل فيه الوافدون نسبة عالية من سكان المجتمع وقدراته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لفترة ممتدة ومتصلة من الزمن (الرميحي، ب. ت.).

فمسألة الخلل أو التوازن هي وصف للعلاقة بين عناصر طرفي المعادلة السكانية (السكان والتنمية) وحركة هذه العناصر عبر الزمن؛ بمعنى أنه، من وجهة النظر التنموية، هناك حجم أمثل للسكان (وهو أحد المكونات الديموغرافية لشخصية الدولة)، وهناك تركيب سكاني مناسب (وهو ثاني المكونات) وتوزيع جغرافي متوازن للسكان (وهو ثالث المكونات). (حمودة، ب.ت.).

"لقد أكدت الدراسات التي قُدمت في منتدى التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مدى سنوات عديدة، أن نسبة السكان المحليين إلى الوافدين تتضاءل مع مرور الزمن، على الرغم من كل صيحات تعديل الهيكل السكاني" (الرميحي، 2013).

فمشكلة الخلل السكاني التي تشير إلى تصاعد أعداد الوافدين مقابل تناقص في أعداد المواطنين، ليست مجرد قضية تزايد أعداد فئة سكانية معينة على حساب أعداد فئة أخرى، وإنما تكمن المشكلة في العوامل المشجعة لهذا الخلل ولهذه الأعداد غير المتكافئة، ولآثارها ومخاطرها سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

فالخلل السكاني والهجرة غير المنضبطة يؤديان إلى تعزيز تصور الخطر السكاني الذي بدوره يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي (Merritt, 1995).

وبما أن العامل الرئيس المسبب لمشكلة الخلل السكاني في الكويت وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، هو الهجرة العمالية، فإن بعض النظريات الاجتماعية للهجرة تساعد على تفسير هذه المشكلة على أسس بنيوية.

فنظرية الصراع الماركسية الجديدة، ونظرية التبعية، ونظرية النظم العالمية، ونظرية سوق العمل المزدوجة، تقدم تفسيرات متشابهة إلى حد كبير للهجرة باعتبارها تتشكل من خلال التفاوتات الهيكلية في الاقتصاد والسلطة، سواء داخل المجتمعات وفيما بينها، بالإضافة إلى الطرق التي تؤدي بها الهجرة دوراً رئيساً في إعادة إنتاج مثل هذه التفاوتات وتعزيزها. ويمكن وضع كل هذه النظريات ضمن النموذج التاريخي البنيوي، المعروف باسم "نظرية الصراع"، الذي يركز على كيفية قيام النخب القوية بقمع الفقراء والضعفاء واستغلالهم، وكيف يسعى رأس المال إلى تجنيد العمالة واستغلالها، وكيف تؤدي الأيديولوجية دوراً رئيساً في تبرير الاستغلال والظلم من خلال إظهارهما على أنهما النظام الطبيعي للأشياء (De Haas,2021).

ومن هذا المنظور، فإن أصحاب العمل ومجموعات النخبة المالكة لرأس المال عامة، هم الذين يستفيدون -بشكل أساسي- من الهجرة العمالية، وينعكس هذا في قواعد الهجرة والخطابات السياسية التي تحابي المهاجرين المهرة والأثرياء وتشيد بهم، وتزدري أو تشوه سمعة المهاجرين الأقل مهارة والضعفاء والمختلفين عرقياً والفقراء، وغالباً ما تجعلهم عرضة للاستغلال في القطاع غير الرسمي. ومن هذا المنظور، فإن الهدف الحقيقي للسياسات المناهضة للهجرة ليس وقف الهجرة، بل خلق مظهر من السيطرة، مع ما يرتبط بها من خطابات سياسية مناهضة للمهاجرين تعمل على تبرير القمع الاقتصادي، واستغلال مجموعات المهاجرين الضعيفة، وإلقاء اللوم على المهاجرين في مشكلات ليست من صنعهم (De Haas, 2021).

"إن لارتكاز الاقتصاد على ريع النفط اليد الطولى في إنتاج الخلل السكاني عبر تغيير التركيبة الاجتماعيّة بصورة جذرية وفجائية نسبياً" (الشهابي، 2014).

إن وجود تركيبة سكانية مختلة صار مصدراً لقلق مستمر للدولة اجتماعياً ومالياً وثقافياً وقيمياً وأخلاقياً، بل إنه صار مصدراً للمتاجرة بقوت بعض هذه الفئات المغلوب على أمرها من قبل مجرمي تجار الإقامة والخدم (المقاطع، 2019).

وتؤكد دراسة خليجية أن استمرارية الخلل في التركيبة السكانية الخليجية، دليل على عدم خضوع مجتمع الوافدين إلى القانون الاقتصادي من خلال قاعدة العرض والطلب على العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل (الكواري، 2005).

وتشـارك الأسـر الكويتية والأسـر المقيمة في الكويت، بصورة جلية، في اسـتمرارية هـذا الخلـل السـكاني مـن خـلال الإقبـال الشـديد علـى اسـتقدام العمالـة المنزليـة التـي أصبحـت مكونـاً أسـاسـياً في كل أسـرة فـي الكويت.

لقـد أدّت موجـات اسـتقدام العمالـة الوافدة إلى مشـاركة المواطنين أنفسـهم، تحت رعايـة الدّولـة الريعيـة، فـي الاسـتفادة مـن هـذه العمالـة الرخيصـة، وبدأت بذلـك عادات توظيـف الأيـدي العاملـة غيـر الوطنيـة فـي قطاع الأعمـال الصغيـرة والمتوسـطة، وكذلك فـي قطـاع الخدمـة المنزليـة؛ بتزايد مطـرد وملحوظ (الشـهابي، 2013).

التعريف الإجرائي لمفهوم الخلل السكاني

هـو زيـادة عـدد الوافديـن فـي الكويـت على عـدد المواطنين بنسـبة كبيـرة (الثلثين مقابل الثلث) لوجود عوامل عديدة أدت وتؤدي إلى خلل في أحد أبعاد التركيبة السـكانية المتعلـق بحجم السـكان الكويتيين وغير الكويتيين.

ثانياً - الدراسات السابقة

نظـراً لكون هـذه الدراسـة مـن الدراسـات السوسـيولوجية التـي تتنـاول موضـوع الخلـل السـكاني علـى المسـتوى الماكـرو، وشـمولها لمختلـف أبعـاد الدراسـة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة؛ فـإن مراجعـة أدبيـات الدراسـة سـتكون شـمولية ومتنوعـة؛ بحيـث تغطـي جميـع أبعـاد الدراسـة ذات العلاقـة المباشـرة أو غيـر المباشـرة بموضـوع الدراسـة.

- دراسـة (Arezki, & Bruckner, 2009): هـدفـت هـذه الدراسـة إلى معرفة أثر النفط على انتشـار الفسـاد واسـتقرار الدولة، وكان التسـاؤل الرئيس للدراسـة هو: ماذا يحدث للفسـاد واسـتقرار الدولـة فـي البلـدان المنتجة للنفط في ظل وجود مكاسـب غير متوقعة مـن النفـط. اعتمدت الدراسـة على المنهج التحليلـي لتحليل بيانات الدول المنتجة للنفط وعددها 31 دولة خلال الفترة من 1992 حتى 2005 وذلك من خلال الدراسـة المسـحية الداخليـة التـي أجراهـا صنـدوق النقـد الدولـي فـي مكاتـب الـدول المنتجـة للنفـط، وقـد شـكلت إيـرادات النفـط مـا لا يقـل عـن 20% مـن إجمالـي الميزانيـة العامـة لتلـك الـدول فـي عـام 2004 التـي توافـرت عنهـا معلومـات كافيـة، وتوصلـت الدراسـة إلـى نتائـج، مـن أهمهـا: أن الزيـادات فـي دخـل البـلاد المنتجـة للنفـط ارتبطـت ارتباطـاً وثيقـاً بالفسـاد داخـل تلـك البلـدان، وحـدث انخفـاض كبيـر فـي الحقـوق السياسـية صاحبـه زيـادة فـي

الحريات المدنية، وهذه الإشكالية هي التي تهدد استقرار تلك الدول، وهو ما يزيد القلق من الارتباط بين زيادة عائد النفط وزيادة الفساد الذي يؤدي بدوره إلى تدهور في مستوى الرفاهية؛ بسبب سوء تخصيص أو توزيع الموارد والتكاليف وكذلك السرية المرتبطة بها.

- دراسة (الشهابي، 2013): قدمت هذه الدراسة نظرة تحليلية عامة لوضع الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون الخليجي، وبسرد مختصر للتطور التاريخي لمشكلة الخلل السكاني وأسباب نشأته منذ حقبة الوجود البريطاني إلى الزمن الحالي، ومناقشة تبعاته على الأطراف ذات المصلحة في المجتمع الخليجي؛ كالجهات الرسمية ومتخذي القرار، والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، والمواطنين، والوافدين والدول المصدرة للعمالة، وتحليل المحاولات الرسمية السابقة والخجولة لمعالجة الخلل السكاني ومدى فاعليتها، وكذلك أبرز المعوقات التي تقف في وجه التصدي له. وقدمت الدراسة بعض الحلول الجذرية والعملية لمعالجة هذا الخلل السكاني، أشارت إلى خطورة الوضع الراهن في التعامل معه من قبل حكومات بعض دول المجلس، والنظر إليه على أنه فرصة اقتصادية يجب تشجيعها كمصدر للقوة الشرائية الاقتصادية والاستثمار، كما هو الحال في رؤيتي البحرين وأبو ظبي حتى عام 2030. وأكدت الدراسة السبب الرئيس لنشوء مشكلة الخلل السكاني واستفحالها وتفاقمها، وهو الخلل الإنتاجي في الدولة الريعية السلطوية في الخليج، والمقصود به هو فقدان الربط بين دخل المجتمع وإنتاجيته؛ ففي كل دول المجلس، أدى تمركز ريع النفط القادم من الأسواق العالمية في يد نخبة صغيرة متنفذة، من إنتاج اقتصاد ومجتمع يفتقر إلى الربط بين إنتاجيته ودخله، وكنتيجة لهذه السياسة الريعية وهذا الخلل الإنتاجي، جاء استمرار عملية استقطاب العمال الوافدين لتولي أغلب الأعمال الإنتاجية في المجتمع؛ ما يعني استمرارية الخلل السكاني وعدم الرغبة في معالجته.

- دراسة (سلامة وآخرين، 2013): ركزت هذه الدراسة على تحليل أحد أهم أهداف خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت (2010-2014)، وضمن الرؤية الإستراتيجية للدولة حتى عام 2035، التي تضمنت خمسة أهداف، مع التركيز على تحليل الهدف الرابع من تلك الخطة، وهو تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية، وقد اهتم هذا الهدف بشكل أساسي بتنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي؛ بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطن، كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين: العام والخاص.

وتناولت الدراسة بالتحليل مشكلات التركيبة السكانية بدولة الكويت وأسبابها، وسبل العلاج، وأظهرت نتائج الدراسة أن التركيبة السكانية في الكويت تعاني بعض الخلل الذي لا يتمثل في عدم التوازن بين أعداد المواطنين والوافدين فقط، بل أيضاً في هذه الزيادة في عدد الوافدين أغلبها عمالة هامشية وعليها كثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن كل من دخل الكويت كان بتأشيرة مصدق عليها من الجهات الرسمية، ولكن العمالة السائبة كان أكثرهم من ضحايا تجار الإقامات، وهؤلاء ما كانوا ليدخلوا البلاد لولا وجود شكل أو آخر من الفساد والتخبط الإداري. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لعلاج تلك المشكلة، منها محاسبة المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة أكثر من الحاجة الفعلية إليها، واستصدار قانون يجرم الاتجار بالإقامات مع تشديد العقوبة على مرتكب هذه الجريمة.

– دراسة (أسلكسين، 2015): ناقشت الدراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية؛ مثل النفط والمعادن واحتياطياتها على الفساد؛ وذلك باستخدام جداول بيانات التصدير لقياس الموارد الطبيعية باعتبارها أفضل مقياس للحافز على الفساد. واستخدمت الدراسة مقياس الفساد في الحكومة (ICRG)، الذي أصدرته مؤسسة خدمات المخاطر السياسية Political Risk Services. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين النفط والمعادن من جهة والمزيد من الفساد من جهة أخرى، وقد ظهرت تلك النتائج في كل من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، كما ظهرت بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء أيضاً.

– دراسة (البقلي، 2016): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية الخلل في التركيبة السكانية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في دولة الكويت ومدى تأثير هذا الخلل في التنمية المستدامة من خلال عرض بعض الآثار السلبية في الجوانب الديموغرافية وفي البيئة الحضرية. كما هدفت إلى دراسة تطور الخلل في التركيبة السكانية والعوامل المؤثرة فيها. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لدولة الكويت بعد أن حللت الأوضاع في دول مجلس التعاون الخليجي عامة من خلال تحليل بعض العلاقات الإحصائية بين التركيبة السكانية وبعض المؤشرات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. كشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إحصائية قوية بين التركيبة السكانية للكويت وعدد من تلك المؤشرات. أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن زيادة عدد السكان الوافدين تمثل ضغطاً على الخدمات الاجتماعية في الدولة، وتأثيراً سلبياً للخصائص الاقتصادية للسكان الوافدين بالنسبة إلى إجمالي

السكان في الدولة، من أهمها: ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، خاصة المتعلمين من الوافدين؛ مما يعني أن هناك نسبة غير قليلة من العمالة الوافدة عمالة زائدة، وارتفاع تحويلات العمال ورواتب العاملين التي تؤثر على الاقتصاد، كما أن هناك تأثيراً سلبياً قوياً للخلل في التركيبة السكانية ولا سيما استهلاك الكهرباء وتلوث البيئة.

- دراسة (غنام، 2016): أكدت هذه الدراسة أن السبب الرئيس، غير المباشر، للخلل في التركيبة السكانية في مجتمع الكويت، هو وجود العنف الهيكلي/البنيوي في مؤسسات الدولة، وقد سلطت الدراسة أضواء البحث العلمي على أهم مؤشراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أوضحت العلاقة بين هذه المؤشرات والخلل في التركيبة السكانية. طبقت الدراسة على عينة غير عشوائية، شملت 676 مبحوثاً من الجنسين، من محافظات الكويت الست، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع المعلومات، وكشفت النتائج عن تصدر المؤشرات الاجتماعية للعنف الهيكلي في التركيبة السكانية؛ من حيث قوة ودرجة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحوها، وكانت المؤشرات الاجتماعية هي: ارتفاع معدل السلوكيات المنحرفة في الكويت، واستمرارية ظاهرة الأحياء المتخلفة والمتكدسة بالسكان العزاب من الوافدين، والاختناق المروري في الشوارع، وارتفاع نسبة حوادث المرور، وتردي مستوى الخدمات العامة في الجهات الحكومية المشغلة لعمالة آسيوية غير مدربة، وتأثير العمالة المنزلية على التنشئة الاجتماعية للأطفال.

- دراسة (المري، 2018): هدفت هذه الدراسة إلى: الوقوف على أسباب الزيادة السكانية في المجتمع القطري، وتوضيح مؤشرات الخلل الحاصل في التركيبة السكانية نتيجة الزيادة السكانية، وبيان الآثار المختلفة لاختلال التركيبة السكانية، ووضع الحلول الممكنة للحد من هذا الاختلال وتداعياته المختلفة. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت على جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالواقع السكاني في دولة قطر، وتحليلها في إطار المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على المقابلة الشخصية أداة لجمع البيانات من الأشخاص المستهدفين من الخبراء والباحثين والأكاديميين المهتمين بقضايا التركيبة السكانية بدولة قطر من المواطنين والوافدين، وبلغ عددهم 14 شخصاً. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان منها:

- إجماع المبحوثين على أن الخوض في موضوع معالجة اختلال التركيبة السكانية يستدعي القيام بالدراسات الديموغرافية الميدانية اللازمة التي تُمكّن من سنّ سياسات تنموية مستدامة.

- أن الخلل السكاني كان أمراً حتمياً مع النمو الاقتصادي للدولة، وأن مشكلة الخلل السكاني واضحة وتتطلب إعداد دراسات متخصصة لمواجهتها ووضع حلول تدريجية للقضاء على الظاهرة مستقبلاً.

- ضرورة مراجعة التشريعات والقوانين القائمة المتعلقة بالعمل لتعديل بعض الأطر القانونية بإقامة الوافدين وتجنيس مواليد قطر كأحد آليات معالجة الخلل السكاني.

- دراسة (Aljarallah & Angus, 2020): تبحث هذه الدراسة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوفرة الموارد الطبيعية في بلد غني بالنفط (الكويت)، وهي دراسة تحليلية اعتمدت على تحليل البيانات من عام 1984 إلى عام 2014؛ للوقوف على الآثار القصيرة والطويلة الأجل لريع موارد الدولة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية، ورأس المال البشري، وجودة المؤسسات، وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على معضلة لعنة الموارد، وتحديد العلاقة بين الموارد الطبيعية في الكويت والنمو الاقتصادي، ولعنة الموارد هذه أهي موجودة بالفعل أم أنها إحدى نتائج عوامل أخرى؛ مثل رداءة جودة المؤسسات أو رأس المال البشري المهمل.

وكشفت الدراسة عن أن ريع الموارد الطبيعية يؤدي إلى تدهور الإنتاجية ورأس المال البشري والجودة المؤسسية على المدى القصير والطويل، على الرغم من أنه يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى القصير فقط. وقد بينت نتائج الدراسة أن الاعتماد المفرط لدولة الكويت على مواردها الطبيعية كان ضاراً على المدى الطويل، وأن هناك حاجة إلى تحسين نوعية المؤسسات، وتعزيز مستوى رأس المال البشري.

- دراسة (الكندري، 2020): هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفساد في المجتمع الكويتي وأثره على الهوية المجتمعية والاستقرار المجتمعي، وذلك من خلال الوقوف على اتجاهات المواطنين وتصوراتهم عن حجم الفساد ومظاهره وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ببعديه الكمي والكيفي من خلال تحليل بعض من محتوى المقابلات واللقاءات والتصريحات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية. كما اعتمد على رأي المبحوثين في عينة شملت 1220 مبحوثاً من الجنسين من جميع الشرائح العمرية في المجتمع الكويتي من (17-81 سنة)، ومن جميع محافظات الكويت، وكذلك مختلف المستويات التعليمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك مؤشرات واضحة لارتفاع ثقافة الفساد والشعور

به بين أفراد العينة، وهي من المؤشرات الخطيرة التي تؤثر على هوية المجتمع واستقراره.

– دراسة (منصور، ب. ت.): الهدف من هذه الدراسة ذو شقين، الأول: محاولة شرح العوامل التي أدت إلى عدم التوازن السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ مما جعل السكان المحليين أقلية في بلادهم، والثاني: فحص خيارات السياسة الممكنة للحكومة لمعالجة هذه المشكلة، وقد أوضحت الدراسة أن السعي لتحقيق أهداف سياسة التنمية الاقتصادية يؤدي حتماً إلى المزيد من الخلل السكاني. كما أكدت الدراسة أن جهود الحكومة وتوفير التكنولوجيا قد يؤدي إلى إضعاف المشكلة قليلاً في المستقبل، إلا أنه لن يقضي عليها تماماً. وتوقعت الدراسة أن تستمر مشكلة الخلل السكاني لفترة طويلة في المستقبل؛ لأن السياسات التنظيمية التي اتبعتها الدولة للسيطرة على الهجرة لم تنجح في تضييق الفجوة بين السكان المواطنين والوافدين، فهم لم يستهدفوا السبب الرئيس لهذه الفجوة؛ ذلك لأن جذور مشكلة الخلل السكاني تكمن في سياسات التنمية الاقتصادية الطموحة التي تتبعها حكومات الإمارات؛ مما خلق تناقضاً لا مفر منه بين الأهداف الاقتصادية، والسياسات السكانية، وأن الحل الوسط يمكن تحقيقه من خلال إبطاء وتيرة التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من امتداد الدراسات السابقة على مدى أكثر من عقد من الزمان، وعلى الرغم من تنوع المجتمعات التي أجريت فيها بعض تلك الدراسات، فإنها تتفق جميعها على أن الخلل السكاني هو نتيجة لخلل تنظيمي في السياسة التي تتبعها الدول، وبالفساد الموجود فيها، كما أنه ارتبط بالأنظمة الاقتصادية النفطية والإنتاج الريعي، وأن الخلل السكاني له تأثيراته السلبية على المجتمع، ويؤدي إلى مشكلات اجتماعية عديدة.

الرؤية المستقبلية لمشكلة الخلل السكاني في الكويت

تشير تقديرات مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث (9 أكتوبر2022)، إلى احتمالية انخفاض حجم الكثافة الديموغرافية للسكان الوافدين في الكويت بشكل ملموس، ويشير آخر رصد للمركز إلى تضخم الكلفة الاجتماعية والبيئية لحجم الوافدين الهامشيين المتراكم دون فائدة تنموية. ولكن تكشف نتائج بحث متقدم للمركز نفسه، أن خطط التكويت حالياً غير ناجعة في وقف تفاقم خلل التركيبة السكانية.

ووفقاً لدراسة نُشرت في منتدى الخليج الدولي، صدر عن كلية لندن للاقتصاد

والعلوم السياسية تقرير أولي تشارك فيه المخاوف بشأن تداعيات العمالة الأجنبية الماهرة على مستقبل الاقتصاد الكويتي. وذكر التقرير أن الكويت أصبحت في وضع غير مؤاتٍ أكثر بسبب الطريقة التي تعامل بها البرلمان الكويتي مع هذه الأزمة، ويواصل المسؤولون الحكوميون طرح مقترحات جوفاء تقترح قلب المقاييس الديموغرافية؛ بحيث يكون 30% من السكان عمالة أجنبية و70% مواطنين كويتيين، ويتمثل الاقتراح الرئيسي في تقديم نظام حصص لجنسيات محددة، بالإضافة إلى تصنيف أي شخص يزيد عمره على 60 عاماً دون تعليم ثانوي على أنه غير مؤهل للحصول على الإقامة (Alhashem & Martin, 2020).

وذكرت الدراسة السابقة أنه وفقاً للإحصاءات الرسمية في الكويت، يمثل خريجو الجامعات وحملة الشهادات العليا ما يقرب من 174 ألفاً من إجمالي ثلاثة ملايين وافد؛ أي ما يقرب من 5% فقط من إجمالي السكان الوافدين، في حين يبلغ إجمالي الحاصلين على التعليم الثانوي والدبلوم 765 .378؛ أي 12%. فضلاً عن ذلك، فإن أي شكل من أشكال إستراتيجية الاستبدال الوطنية لا طائل من ورائه لأن غالبية الوافدين (نحو 2.5 مليون) يعملون في وظائف وضيعة منخفضة الأجر، ولن يتم شغلها من قبل الكويتيين أو غيرهم من العمال ذوي المهارات العالية.

وأشار مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، ضمن تقديراته لمستقبل العمالة الوافدة إلى الكويت، إلى أنه على الرغم من انخفاض حجم الوافدين بنحو 200 ألف وافد في 2021 ، منهم نحو 140 ألفاً من العمالة المنزلية، بحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت، بسبب ظروف جائحة كورونا، فقد عاد حجم هذه الفئة من العمالة غير الماهرة إلى الارتفاع السريع في 2022 بنحو أكثر من 60 ألفاً والاقتراب من نحو 700 ألف عامل وعاملة؛ أي ما يعادل نحو ربع إجمالي العمالة الوافدة.

وبناءً عليه؛ توقع المركز استمرار معضلة خلل التركيبة السكانية في الكويت دون حلول جذرية حتى عام 2030 في ظل استمرار التعويل على الأجانب في تقديم خدمات الرفاه، فأغلب العمالة الهامشية الموجودة في السوق الكويتية تزاول أنشطة تدعم فيها خدمات رفاه المواطن والمقيم ولا تتطلب مهارات خاصة (csrgulf ، 9 أكتوبر2022).

وهذه التوقعات السابقة، تأتي على الرغم من استحداث إجراءات حديثة مشددة على استقدام العمالة الأجنبية، وعلى المقيمين منهم في الكويت، وهو ما أشارت إليه دراسة ديموغرافية أجنبية بما أسمته استهداف الحقوق الاجتماعية للوافدين

الموجودين حالياً في الكويت، وأن الكويت توقفت عن إصدار تأشيرات لآباء الوافدين، وقامت برفع رسوم الرعاية الصحية للأجانب بشكل كبير، وتشير التدفقات الأخيرة إلى تحول في سياسات التوظيف نحو رفع مستوى مؤهلات المغتربين والإحلال، في حين تهدف السياسات إلى تصحيح "الخلل الديموغرافي" في الكويت وتأميم البلاد للقوى العاملة (De Bel-Air,2019).

أما تقرير الشال الأسبوعي؛ فقد ذكر "أن أكثر من ربع إجمالي العمالة الوافدة في الكويت منزلية، وقد بلغ عددها في نهاية الربع الأول من 2023 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 780 ألف عامل، بارتفاع بنحو 27.2% (613 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2022)، وهذا الارتفاع – إن صدق – مخالف لكل أهداف تعديل التركيبة السكانية (جريدة القبس، 2023/7/1).

وقد توقعت دراسة سوسيولوجية محلية أُجريت خلال العقد السابق، زيادة حجم العمالة الوافدة إلى الكويت، واستمرارية تفوق أعدادها على أعداد المواطنين، خلال العقد الجاري، ليس لحاجة مشاريع التنمية إلى تلك العمالة فقط – كما ذكرت الدراسة – وإنما كذلك للإقبال الكبير من قبل الأسرة الكويتية على العمالة الآسيوية المنزلية؛ وذلك لاعتياد الأسرة عليها، واعتمادها على الخدم في إدارة شؤون المنزل، ورعاية الأطفال (غنام، 2016).

ويؤكد أحد الباحثين الخليجيين، "أن العمل الأجنبي يؤثر فينا ويصوغ بعضاً من توجهاتنا وقيمنا، وربما مؤسساتنا العلمية والتعليمية، فالتنوع الإثني، كما الكم العددي الذي باتت تتشكل منه التركيبة السكانية لمجتمعات الخليج العربي، يتطلبان عملاً تربوياً وتعليمياً يؤكد هذا التنوع ولا يُلغيه" (النجار، 2003). ويؤكد الباحث نفسه أن العمالة الأجنبية قد أصبحت جزءاً من بنية التنمية، ومدخلات التنمية النفطية، وعمليات الإنتاج، بل إنها، في حقيقة استمرارية بقائها، تُفضي إلى مغانم اقتصادية ومالية جمة.

منهجية الدراسة

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات السوسيولوجية على المستوى الماكرو macro؛ فهي تحاول فهم المشكلة قيد الدراسة من جميع أبعادها وفي صورتها الكلية، وقد فرض موضوع المشكلة وطبيعتها هذا النوع من الدراسات الماكرو.

كما تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لواقع المجتمع الكويتي المتمثل في مشكلة الخلل السكاني بين طرفي المعادلة السكانية في الكويت واستمرارية هذا الخلل وتطوره. ولهذا اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي يقوم بهاتين الوظيفتين (الوصف والتحليل)، وذلك باستخدام أدوات بحث قياسية يمكن الوثوق بإجراءاتها الإحصائية، ومن أهم هذه الأدوات "الاستبانة" التي طُبقت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة (أعضاء مجلس الأمة، وأعضاء هيئة التدريس)، وقد خضعت الاستبانة للبرامج الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 129 مفردة من الجنسين، اختيرت بطريقة غير عشوائية (قصدية/عمدية) من أعضاء مجلس الأمة الحاليين والسابقين، ومن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وفي كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. وقد بلغت نسبة الإناث من مجموع العينة 39% في مقابل 61% للذكور. وبحسب العمر كانت أغلبية أفراد العينة فوق الخمسين عاماً بنسبة 60%، تليها الفئة العمرية من 40-50 بنسبة 28%. وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الأمة من أفراد العينة 19 عضواً بنسبة 15%، مقابل 110 مفردات من أعضاء هيئة التدريس بنسبة بلغت 85%، وقد بلغت نسبة الذكور من عينة أعضاء مجلس الأمة 84% مقابل 16% إناث (3 نائبات)، ومن حيث العمر كانت أغلبية عينة النواب فوق الخمسين بنسبة بلغت 58%، وأقل نسبة كانت للفئة العمرية أقل من 40 (16%). كما تفوقت نسبة الذكور على الإناث في عينة أعضاء هيئة التدريس (57% مقابل 43%)، ومن حيث العمر بلغت نسبة من هم أكبر من 50 (60%)، بينما بلغت نسبة من هم أقل من 40 عاماً (12%).

أداة الدراسة ومتغيراتها

اعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة رئيسة لجمع المعلومات لقياس ما تود الدراسة قياسه، وقد صُمم مقياس خاص لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة (العوامل الاجتماعية المؤدية إلى استمرارية الخلل السكاني)، واحتوى المقياس على ثلاثة متغيرات ديموغرافية للمبحوثين (الجنس والعمر والوظيفة). وحدّدت إجابات المبحوثين من خلال مقياس ليكرت الخماسي. وتم التأكد من صدق المقياس بالاعتماد على الصدق الظاهري، وذلك بعرضه على خمسة من أعضاء هيئة التدريس في قسمي الاجتماع بجامعة الكويت، وجامعة قطر، وموافقتهم على عبارات الاستبانة بعد مراجعتها وتصحيحها.

الأساليب الإحصائية

قيس اختبار الثبات لأداة الدراسة لجميع عبارات الاستبانة بوساطة معامل ألفا كرونباخ، وقد كشف عن نتائج مقبولة في الدرجة من المصداقية؛ إذ بلغ معامل الثبات لجميع المتغيرات 804. كما اختبر الثبات لها وأعطت نتائج مقبولة يمكن الاعتماد عليها. وقد أُدخلت بيانات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية، واستخدمت مقاييس إحصائية أخرى في تحليل البيانات؛ كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار معامل التحليل الأحادي ANOVA، ومعامل الارتباط بيرسون واختبار T test، شملت 22 بنداً، وتقيس كل مجموعة من البنود عاملاً من العوامل بطريقة غير مباشرة. وقد اختيرت هذه العوامل بناءً على اطلاع الباحثة على الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وصف مقياس الدراسة

العوامل	عدد البنود	الثبات	وصف الثبات
المقياس كاملاً	22	.804	ثبات جيد جداً
الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية	6	.578	ثبات جيد
الشركات الوهمية وتجارة الإقامات	2	.705	ثبات جيد
مسؤولية الحكومة	5	.555	ثبات قليل
مسؤولية الحكومة والمجلس	4	.635	ثبات قليل
مسؤولية مجلس الأمة	2	.789	ثبات جيد
ضعف المستوى التعليمي للمواطنين	3	.705	ثبات جيد

النتائج

للإجابة عن تساؤلات الدراسة التي تضمنها المقياس المكون من 22 عبارة، عبّرت عن مجموعة من العوامل الاجتماعية المؤدية إلى استمرارية الخلل السكاني -حلّلت إجابات أفراد العينة بوساطة برنامج الـ spss وباستخدام بعض المقاييس الإحصائية المشار إليها في منهج الدراسة.

وللإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة وهو "ما العوامل الاجتماعية المسؤولة عن استمرارية الخلل السكاني في الكويت"؛ وزعت بعض العوامل ضمن مجموعات لأغراض التحليل الإحصائي، وجدول 1 يوضح الإجابة عن هذا التساؤل، ويرتب العوامل بحسب المتوسط الحسابي لكل عامل.

جدول 1

ترتيب العينة بحسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع العوامل

عامل الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
أدت الوفرة المالية بسبب العائدات النفطية إلى استقدام أكثر من مليوني عامل إلى الكويت.	4.12	0.95	2
كلما زادت الوفرة المالية زاد الفساد وغاب الإصلاح في كل المجالات.	2.93	1.13	6
أسهم عدم استغناء الأسرة الكويتية عن العمالة المنزلية، في استمرار تدفقها إلى البلاد.	4.07	0.94	3
تسهيل الحكومة لإجراءات طلب استقدام العمالة المنزلية شجع المواطنين والمقيمين على استمرار الطلب عليها .	3.62	1.07	5
يشكل وجود العمالة الأجنبية عامة والعمالة المنزلية خاصة في الكويت ظاهرة اجتماعية ثقافية من الصعب الاستغناء عنها أو منعها.	3.68	1.05	4
كلما زاد الفساد في البلاد عجزت الدولة عن معالجة المشكلات التي يعانيها المجتمع ومنها مشكلة الخلل السكاني.	4.32	0.872	1
عامل الشركات الوهمية وتجارة الإقامات			
أسهم وجود شركات وهمية في استقدام أعداد كبيرة من العمالة الهامشية لا حاجة للبلاد إليها.	4.58	0.63	2
عدم القضاء على ظاهرة تجارة الإقامات أدى إلى استمرار تدفق العمالة الهامشية إلى الكويت.	4.60	0.57	1
عامل مسؤولية الحكومة			
يشير استمرار الخلل السكاني في البلاد لعدة عقود إلى غياب القرار السياسي.	4.40	0.75	1
على الرغم من الخلل السكاني الكبير في الكويت فإن الحكومة مستمرة في استقدام المزيد من العمالة الأجنبية.	4.06	0.71	3
استمرار الخلل السكاني في الكويت هو نتيجة لأهداف اقتصادية طموحة للبلاد لا يكفي لتحقيقها المواطنون من ذوي الخبرة والتدريب.	3.17	1.15	5
لا تخضع العمالة الوافدة إلى الكويت لقاعدة العرض والطلب في تلبية احتياجات سوق العمل فقط.	4.16	0.69	2
لا تعتبر مشكلة الخلل السكاني في الكويت من أولويات الحكومة.	4.04	0.82	4
عامل مسؤولية الحكومة والمجلس معاً			
التعايش مع الآثار الخطيرة للخلل السكاني في الكويت هو دليل على سكوت كل من الحكومة والمجلس عن هذه الأوضاع الخطرة.	4.09	0.83	3

تابع/ جدول 1

ترتيب العينة بحسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع العوامل

عامل الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
ليست هناك رقابة مشددة على شركات استقدام العمالة الأجنبية.	4.26	0.78	2
المسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجلس في استمرار الخلل السكاني في البلاد.	4.37	0.82	1
لا يبدو أن هناك معالجة قريبة لمشكلة الخلل السكاني في الكويت.	3.97	0.92	4
عامل مسؤولية المجلس			
تقاعس مجالس الأمة المتعاقبة عن دورها في المراقبة والمحاسبة في قضية التركيبة السكانية أدى إلى استمرار مشكلة الخلل السكاني وتبعاتها.	4.17	0.87	1
عدم متابعة مجلس الأمة لتنفيذ السياسات السكانية المقترحة أسهم في استمرارية الخلل السكاني.	4.09	0.88	2
عامل ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين			
اعتقاد القطاعين العام والخاص بأن العمالة الأجنبية أفضل من العمالة الوطنية ساعد في استمرار الطلب عليها.	3.85	0.95	1
أسهم تدني مستوى التعليم لدى المواطنين الخريجين في استمرار الطلب على العمالة الأجنبية.	3.04	1.15	3
أسهم عدم تطوير النظام التعليمي في الكويت وعدم الاهتمام بمستوى مخرجاته، في الاعتماد المستمر على العمالة الأجنبية المدربة.	3.42	1.13	2

توضح نتائج جدول 1 أن العامل الذي سجل درجة مرتفعة بين المجموعة الأولى من العوامل الستة هو عامل "الفساد" بمتوسط حسابي بلغ 4.32 وبانحراف معياري قيمته (ع = 0.872)، يليه في الترتيب عامل "الوفرة المالية" بمتوسط حسابي 4.12 وبانحراف معياري قيمته (ع = 0.95). أما في الترتيب الثالث؛ فقد جاء عامل "مسؤولية الأسر الكويتية" بمتوسط حسابي بلغ 4.07 وبانحراف معياري قيمته (ع = 0.94)، وجميعها فوق المتوسط الحسابي < 3.68. أما الترتيب الأخير الذي سجل درجة منخفضة من بين المجموعة الأولى من العوامل؛ فقد كان لعامل الفساد بسبب الوفرة المالية بمتوسط حسابي بلغ 2.93.

كما جاء عامل "تجارة الإقامات" من المجموعة الثانية من عوامل الدراسة، في الترتيب الأول وبدرجة مرتفعة فوق المتوسط الحسابي بلغت 4.60 وبانحراف معياري

قيمته (ع = 0.57)، يليه في الترتيب عامل "الشركات الوهمية" بمتوسط حسابي بلغ 4.58 وبانحراف معياري قيمته (ع = 0.63). وكذلك بالنسبة لمجموعة العامل الثالث "مسؤولية الحكومة"؛ فقد حصلت كلها على درجة مرتفعة فوق المتوسط الحسابي < 3.68 باستثناء عبارة واحدة "استمرار الخلل السكاني هو نتيجة لأهداف اقتصادية طموحة"؛ إذ حصلت على درجة أقل من المتوسط الحسابي 3.17 وبانحراف معياري قيمته (ع = 1.15).

وتدل نتائج جدول 1 على حصول جميع عبارات عامل "مسؤولية الحكومة والمجلس معاً" على درجة مرتفعة فوق المتوسط الحسابي < 3.68؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة التي سجلت أعلى درجة وجاءت في الترتيب الأول، 4.37 وبانحراف معياري بلغت قيمته (ع = 0.82).

أما المجموعة الخامسة "مسؤولية مجلس الأمة"؛ فقد سجلت درجات مرتفعة فوق المتوسط الحسابي، وحصلت العبارة التي جاءت في الترتيب الأول فيها على متوسط حسابي قدره 4.17 وبانحراف معياري قيمته (ع – 0.87).

وأخيراً تشير نتائج جدول 1 إلى حصول عبارة واحدة فقط من عبارات عامل "ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين" على درجة مرتفعة فوق المتوسط الحسابي < 3.68 (3.85 وبانحراف معياري قيمته 0.95)، في حين حصلت العبارة التي جاءت في الترتيب الثاني على درجة متوسطة بلغت 3.42، أما الترتيب الثالث والأخير؛ فكانت درجته دون المتوسط < 3.67 – 2.34.

وللإجابة عن التساؤل الأول للدراسة "ما العوامل الأكثر تأثيراً بالنسبة لعينة الدراسة؟"؛ فإن نتائج جدول 2 توضح أن عامل "الشركات الوهمية وتجار الإقامات" تصدرت عوامل الدراسة كافة بمتوسط حسابي بلغ (4.60)، يليه في المرتبة الثانية عامل مسؤولية الحكومة (4.40)، ثم عامل مسؤولية الحكومة والمجلس معاً بمتوسط حسابي (4.37)، وجاء عامل ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين في الترتيب الأخير بين مجموعة العوامل الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى عينة الدراسة. وجدول 2 يوضح ترتيب هذه العوامل الاجتماعية.

جدول 2

ترتيب العوامل الاجتماعية بحسب المتوسط الحسابي

العامل	المتوسط الحسابي	الترتيب
الشركات الوهمية وتجار الإقامات	4.60	1
مسؤولية الحكومة	4.40	2
مسؤولية الحكومة والمجلس معاً	4.37	3
الوفرة المالية والفساد والأسر الكويتية	4.32	4
مسؤولية مجلس الأمة	4.17	5
ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين	3.85	6

وللإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة من حيث الجنس عند مستوى (0.05=>) وجميع عوامل الدراسة"، فإن جدول 3 يوضح هذه الفروق.

جدول 3

الفروق الإحصائية بين عينة الدراسة بحسب متغير الجنس لجميع العوامل

العامل / الجنس	م	ع	ت
الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية			
ذكر	3.80	0.67	*0.011
أنثى	3.78	0.49	
الشركات الوهمية وتجار الإقامات			
ذكر	4.72	0.39	0.102
أنثى	4.51	0.59	
مسؤولية الحكومة			
ذكر	4.07	0.59	*0.038
أنثى	3.91	0.45	
مسؤولية الحكومة والمجلس			
ذكر	4.35	0.57	0.889
أنثى	3.04	0.56	

تابع/ جدول 3

الفروق الإحصائية بين عينة الدراسة بحسب متغير الجنس لجميع العوامل

العامل / الجنس	م	ع	ت
مسؤولية مجلس الأمة			
ذكر	4.42	0.70	0.576
أنثى	3.94	0.78	
ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين			
ذكر	3.54	0.91	0.314
أنثى	3.36	0.82	

م = المتوسط الحسابي. ع = الانحراف المعياري. ت = قيمة الاحتمال . *دال إحصائياً ≥ 0.05.

توضح نتائج جدول 3 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير الجنس وعامل الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية، وكذلك مع عامل مسؤولية الحكومة؛ إذ إن المتوسط الحسابي للذكور أكثر من الإناث؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي لعامل الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية للذكور (3.80) وللإناث (3.78)، وكذلك بالنسبة إلى عامل مسؤولية الحكومة؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.07) مقابل (3.91) للإناث.

وبالنسبة إلى التساؤل الثالث للدراسة "هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05=>) بحسب متغير العمر وجميع عوامل الدراسة"؟؛ فإن جدول 4 يوضح هذه العلاقة.

جدول 4

الفروق الإحصائية بين عينة الدراسة بحسب متغير العمر لجميع العوامل

البعد / الفئة العمرية	م	ع	ت
الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية			
أصغر من 40	3.85	0.56	
40 – 50	3.85	0.58	
أكبر من 50	3.74	0.56	0.589

تابع/ جدول 4

الفروق الإحصائية بين عينة الدراسة بحسب متغير العمر لجميع العوامل

البعد / الفئة العمرية	م	ع	ت
الشركات الوهمية وتجار الإقامات			
أصغر من 40	4.62	0.42	
40 – 50	4.70	0.57	
أكبر من 50	4.53	0.52	0.256
مسؤولية الحكومة			
أصغر من 40	4.06	0.60	
40 – 50	3.96	0.55	
أكبر من 50	3.95	0.48	0.78
مسؤولية الحكومة والمجلس معاً			
أصغر من 40	4.20	0.68	
40 – 50	4.06	0.89	
أكبر من 50	4.14	0.78	0.48
مسؤولية مجلس الأمة			
أصغر من 40	4.18	0.68	
40 – 50	4.06	0.89	
أكبر من 50	4.14	0.78	0.84
ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين			
أصغر من 40	3.33	0.74	
40 – 50	3.49	0.87	
أكبر من 50	3.43	0.88	0.83

توضح نتائج جدول 4 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر وعوامل الدراسة؛ فجميعها كانت قيمة (ت) فيها أقل من (0.05=>)؛ فهي غير دالة إحصائياً .

وللإجابة عن التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة، "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيث الوظيفة (عضو مجلس أمة/ وعضو هيئة تدريس) عند مستوى (0.05=>)؟"، فإن جدول 5 يوضح هذه الفروق.

جدول 5

الفروق الإحصائية بين عينة الدراسة بحسب متغير الوظيفة لجميع العوامل

العامل / الوظيفة	م	ع	ت
الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية			
أعضاء هيئة التدريس	3.83	0.56	
أعضاء مجلس الأمة	3.55	0.61	0.85
الشركات الوهمية وتجار الإقامات			
أعضاء هيئة التدريس	4.58	0.55	
أعضاء مجلس الأمة	4.67	0.39	0.277
مسؤولية الحكومة			
أعضاء هيئة التدريس	4.01	0.53	
أعضاء مجلس الأمة	3.77	0.31	*0.015
مسؤولية الحكومة والمجلس			
أعضاء هيئة التدريس	4.24	0.56	
أعضاء مجلس الأمة	3.68	0.50	0.187
مسؤولية مجلس الأمة			
اعضاء هيئة التدريس	4.22	0.56	
اعضاء مجلس الأمة	3.57	0.48	0.615
ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين			
أعضاء هيئة التدريس	3.44	0.86	
أعضاء مجلس الأمة	3.36	0.85	0.92

* دال إحصائياً ≥ 0.05.

تشير نتائج جدول 5 إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس وأعضاء مجلس الأمة بالنسبة إلى عامل مسؤولية الحكومة، وقد بلغت قيمة ت (0.015)، وكان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس لهذا العامل أكبر من المتوسط الحسابي لأعضاء مجلس الأمة.

أما التساؤل الأخير من تساؤلات الدراسة وهو: "هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية المختلفة للدراسة بعضها ببعض"؛ فجدول 6 يوضح هذه العلاقة.

جدول 6

العلاقات المتقاطعة لعوامل الدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

	2	3	4	5	6
1. الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية	.22*	.37**	.25**	.26**	.34**
2. الشركات الوهمية وتجار الإقامات		.24**	.22**	.19*	.03
3. مسؤولية الحكومة			.55**	.61**	.37**
4. مسؤولية الحكومة والمجلس معاً				.63**	.10
5. مسؤولية مجلس الأمة					.16
6. ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين					

* $P < 0.05$ ** $P < 0.01$

بينت نتائج جدول 6 وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين غالبية العوامل بعضها مع بعض، وأشارت إلى وجود علاقة إحصائية بين عامل "الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية" وعامل "الشركات الوهمية وتجار الإقامات" (r = .22)، وعامل "مسؤولية الحكومة" (r = .37)، وعامل "مسؤولية الحكومة والمجلس معاً" (r = .25)، وعامل "مسؤولية مجلس الأمة" (r = .26)، وعامل "ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين"(r = .34). كما أوضحت نتائج هذا الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل "الشركات الوهمية وتجار الإقامات" وعامل "مسؤولية الحكومة" (r = .24)، وعامل "مسؤولية الحكومة والمجلس معاً" (r = .22). وتبين كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل "مسؤولية الحكومة" وعامل "مسؤولية الحكومة والمجلس معاً" (r = .55)، وعامل "مسؤولية مجلس الأمة" (r = .61) وعامل "ضعف المستوى التعليمي للمواطنين" (r = .37). كما وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل "مسؤولية الحكومة والمجلس معاً" وعامل "مسؤولية المجلس" (r = .63).

مناقشة النتائج

في ضوء الإطار النظري للدراسة، وبحسب تساؤلات الدراسة التي صيغت في ضوء الهدف الرئيس للدراسة والأهداف العامة، فقد أجيب عن تلك التساؤلات بصورة علمية بينتها نتائج الدراسة الإحصائية؛ ومن ثم فقد تم تحقيق أهداف الدراسة.

لقد جاء اختيار العينة المقصودة للدراسة (أعضاء مجلس الأمة وأعضاء هيئة التدريس) لتتناسب مع تطلعات الدراسة وأهدافها؛ إذ كان الهدف الرئيس من هذه

الدراسـة هـو معرفـة العوامـل الاجتماعية المؤثرة في اسـتمرارية مشـكلة الخلل السـكاني في الكويت بحسـب رأي ممثلي الأمة، وأسـاتذة التعليم العالي، فأعضاء مجلس الأمة هم مـن بيدهـم صنـع القـرار، وكذلـك مراقبـة عمـل الحكومة ومحاسـبتها؛ أي أنهم مسـؤولون مسـؤولية مباشـرة عـن المشـكلة موضـوع الدراسـة. وأمـا أعضـاء هيئـة التدريـس؛ فهـم النخبـة المثقفـة التـي يعـول عليها المجتمع المشـاركة في بحث مشـكلاته واقتراح الحلول الممكنـة لهـا. وقـد كان طمـوح الدراسـة أن تصـل إلـى أكبـر عـدد ممكـن مـن نـواب الأمـة سـواء السـابقون منهـم أو المسـتمرون فـي المجلـس الحالـي، ولكـن كانـت هنـاك صعوبـة كبيـرة واجهـت الباحثـة للوصـول إلـى هـذا العـدد الكبيـر، إلا أن العـدد الذي أبـدى تعاونه وشـارك فـي اسـتبانة الدراسـة، وهـو 19 نائبـاً، يعتبـر فـي حـد ذاتـه مرتفعـاً بالنسـبة إلـى العـدد الكلـي لأعضـاء مجلـس الأمـة (50) نائبـاً. كمـا كانـت عينـة الإنـاث من نـواب الأمة ممثلـة جـداً علـى الرغـم مـن صغـر عددهـا (3 فقـط)؛ وذلـك لصغـر عـدد أعضـاء المجلـس مـن النسـاء دائمـاً، فالمجلـس الحالـي يضـم امـرأة واحـدة فقـط. وكذلـك الحال بالنسـبة لأعضـاء هيئـة التدريـس؛ إذ كانـت أعـداد المبحوثيـن منهـم مقبولـة جـداً بالنسـبة إلـى المجمـوع الكلـي إلـى أعـداد أعضـاء هيئـة التدريـس مـن قسـمي علـم الاجتمـاع والعلـوم السياسـية فـي الجامعـة، ومقبولة إلى حدٍّ ما بالنسـبة إلى المجمـوع الكلي لأعداد أعضاء هيئـة التدريـس فـي كليـة التربيـة الأساسـية.

وفاقـت نسـبة الذكـور فـي عينة الدراسـة نسـبة الإنـاث؛ إذ بلغت نسـبة الإنـاث 39% فـي مقابـل 61% للذكـور، وهـو أمـر طبيعي يرجـع إلى زيادة عدد أعضـاء مجلس الأمة من الذكـور علـى عـدد الإنـاث بفـارق كبيـر جـداً، علـى نحـو مـا هو مشـاهد فـي كل المجالس المتعاقبـة. كمـا يرجـع إلـى زيادة عدد أعضاء هيئة التدريـس من الذكور على عدد الإناث، سـواء فـي جامعـة الكويـت أو فـي كليـة التربيـة الأساسـية. وبحسـب العمـر كانـت أغلبيـة أفـراد عينـة الدراسـة فـوق الخمسـين عامـاً بنسـبة 60%، وأقلهـا نسـبة مـن هـم أقـل من 40 عامـاً بنسـبة بلغـت 12%، وهـذا مؤشـر علـى أن غالبيـة مجتمع الدراسـة هـم من كبار السـن، إلـى حـدٍّ ما، وهو مؤشـر جيد يعكس الخبرة الطويلـة للمبحوثين في مجال عملهم، والحصيلـة المعرفيـة الكبيـرة لهـم حول موضوع الدراسـة.

واتضحت أهم نتائج الدراسة في حصول عامل تجارة الإقامات والشركات الوهمية علـى أعلـى المتوسـطات الحسـابية فـي جميـع العوامـل التـي شـملها مقيـاس الدراسـة؛ فقـد تصـدر جميـع عوامـل الدراسـة بمتوسـط حسـابي بلـغ (4.60)، يليـه فـي المرتبـة الثانيـة عامـل "مسـؤولية الحكومـة" (4.40)، ثم عامل "مسـؤولية الحكومـة والمجلس معاً"

بمتوسط حسابي (4.37)، ثم عامل "الفساد" بمتوسط حسابي بلغ (4.32)، و"عامل الوفرة المالية" بمتوسط حسابي 4.12، كما حصل عامل "مسؤولية الأسر الكويتية" على درجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ 4.07، وجميعها فوق المتوسط الحسابي > 3.68 . أما العامل الذي سجل درجة منخفضة من بين مجموعة عوامل الفساد؛ فقد كان لعامل الفساد بسبب الوفرة المالية، على الرغم من حصول عامل الفساد كسبب للخلل السكاني على الترتيب الأول في هذه المجموعة من العوامل، لكن ربطه بالوفرة المالية كسبب مباشر له جعله يحصل على درجة منخفضة ويأتي في الترتيب الأخير؛ بمعنى أن أفراد عينة الدراسة لا توافق على ربط الفساد بالوفرة المالية كنتيجة مباشرة لها، وهذه النتيجة هي على العكس تماماً من نتائج الدراسات السابقة العربية والغربية التي أشارت الدراسة إليها، وتوصلت إلى وجود علاقة واضحة، كسبب ونتيجة، بين الفساد والوفرة المالية، وهو ما أكدته دراسة البنك الدولي على 31 دولة نفطية. وتعتقد هذه الدراسة أن ثقافة المجتمع الكويتي، واتجاهات أفراده نحو الثروة النفطية، والوفرة المالية، لا تميل إلى ربط الفساد بثروة البلاد، بل ربما على العكس تماماً؛ إذ تزداد أوجه الخير والعطاء ويعم الرخاء على المجتمع وأفراده، لكن الأمر المستغرب أن يسود هذا الاعتقاد حتى بين المثقفين والمشرعين الذين يدركون العلاقة بين الفساد والخلل الإنتاجي في النظام الريعي الناتج عن الثروة النفطية.

وبالنسبة إلى مجموعة عبارات عامل مسؤولية الحكومة؛ فقد حصلت جميعها على درجة مرتفعة فوق المتوسط الحسابي > 3.68 باستثناء عبارة واحدة، وهي "استمرار الخلل السكاني هو نتيجة لأهداف اقتصادية طموحة"؛ إذ حصلت على درجة أقل من المتوسط الحسابي، وهذا مؤشر جيد يدل على وعي أفراد العينة بأن الخلل السكاني لا يمكن أن يكون بسبب الأهداف الاقتصادية الطموحة للحكومة، وإنما هو بسبب الشركات الوهمية، ونتيجة مباشرة لتجارة الإقامات الرائجة في الكويت، وهو ما أكدته نتائج هذه الدراسة من خلال حصول هذا العامل على الترتيب الأول بين بقية العوامل الأخرى.

والجدير بالذكر من نتائج هذه الدراسة، هو حصول عامل "مسؤولية مجلس الأمة" على درجة مرتفعة فوق المتوسط الحسابي، على الرغم من أن بعض عينة الدراسة من أعضاء المجلس، وهذا مؤشر واضح على اعتراف أفراد العينة من النواب أنفسهم بمسؤولية المجلس تجاه استمرارية الخلل السكاني في الكويت وعدم تمكنهم من حل هذه المشكلة التي استعصت على مجالس متعاقبة طوال عقود زمانية.

أما النتيجة غير المتوقعة التي أوضحتها نتائج الدراسة؛ فهي حصول عامل "ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين" على الترتيب الأخير في الأهمية والمسؤولية عن استمرارية الخلل السكاني؛ فعينة الدراسة من أعضاء مجلس الأمة، وأعضاء هيئة التدريس لا يرون أن هذا العامل سبب في استمرارية الاعتماد على العمالة الوافدة؛ ومن ثم استمرارية الخلل السكاني في البلاد، وربما كان ذلك لعدم اعتقادهم أو لعدم اعترافهم، بأن هناك ضعفاً في المستوى التعليمي والتدريبي للمواطنين، وأن الحكومة تميل إلى العمالة الوافدة أكثر من العمالة الوطنية؛ أي أن المشكلة الرئيسة في توجه الحكومة وسياستها وليس في ضعف مستوى العمالة الوطنية.

واختتمت الاستبانة بعبارة "لا يبدو أن هناك معالجة قريبة لمشكلة الخلل السكاني في الكويت"، وهدفت منها إلى معرفة توقعات عينة الدراسة من النواب وأساتذة الجامعة تجاه مستقبل مشكلة الخلل السكاني في الكويت، وقد حصلت هذه العبارة على نسبة 71.3% ممن أيدوها، بينما كانت نسبة من لم يتفق معها 7.8% فقط، ونسبة من لم يكن لهم رأي (محايد) 20.2%، وهذه النسبة تعتبرها الدراسة مؤشراً قوياً على عدم توقع أفراد العينة حل مشكلة الخلل السكاني قريباً في الكويت، واستمرارها في المستقبل.

وبينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الجنس مع عامل الوفرة المالية والفساد ومسؤولية الأسر الكويتية، وكذلك مع عامل مسؤولية الحكومة؛ إذ إن المتوسط الحسابي للذكور كان أكثر من الإناث. في حين كشفت النتائج الإحصائية للدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر وعوامل الدراسة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير الوظيفة بالنسبة إلى عامل مسؤولية الحكومة.

كما بينت النتائج الإحصائية وجود علاقات متقاطعة إيجابية بين جميع عوامل الدراسة بعضها مع بعض، وهي نتيجة جيدة تُحسب لمقياس الدراسة، وتشير إلى الدلالات العلمية لعبارات المقياس بما يخدم أهداف الدراسة.

وبناءً على نتائج هذه الدراسة، والدراسات السابقة، وعلى مجريات الأمور في الكويت؛ فإن الدراسة تتوقع استمرارية الخلل السكاني في الكويت؛ ما استمر وجود العوامل الاجتماعية التي تقف وراء خلل التركيبة السكانية.

التوصيات

- استكمال هذه الدراسة بمزيد من الأبحاث العلمية للكشف عن العوامل الاجتماعية غير المباشرة المؤدية إلى استمرارية الخلل السكاني في الكويت، ولم تشملها الدراسة.

- إجراء دراسات على مستوى المايكرو؛ بحيث توجَّه أدوات البحث العلمي إلى عامل واحد من العوامل التي تناولتها الدراسة؛ فمن الأهمية أن تخرج دراسات مصغرة بنتائج تؤكد العلاقة الارتباطية بين الخلل السكاني والعوامل الاجتماعية التي تناولتها الدراسة كلّ على حدة.

- ربط التركيبة السكانية في الكويت بخطط التنمية الاقتصادية والبشرية، وضرورة تغيير السياسات التعليمية؛ بما يخدم أهداف التنمية البشرية والاقتصادية مع التركيبة السكانية. فالخلل السكاني يبدأ علاجه بالاهتمام بالعنصر البشري الوطني، والاستثمار النوعي في التعليم، ونشر ثقافة الاعتماد على الذات، والتخلص من الأعراف القديمة المعززة لثقافة الاتكال على العمالة المنزلية، وغيرها، من خلال مناهج دراسية جديدة وجادة في التغيير للأفضل.

- الضغط على مجلس الأمة لسن تشريعات واقعية تراعي خصوصية المجتمع الكويتي وإمكاناته البشرية لمعالجة الخلل السكاني، ومتابعة تنفيذها من قبل الحكومة، ومساءلة الوزراء المسؤولين عن عدم تنفيذ التشريعات السكانية.

- تسليط وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، على المشكلات التي يعانيها المجتمع وتسببت في استمرارية مشكلة الخلل الديموغرافي في الكويت، وفي مقدمتها، مشكلة الفساد، وتجارة الإقامات.

- تفعيل التوصيات المهمة الصادرة عن مؤتمرات المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني؛ لمعالجة الخلل الديموغرافي في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي؛ بما يصون حقوق العمالة الوطنية، وبما يحترم حقوق العمال الأجانب.

- إنشاء مركز متخصص في إجراء البحوث الميدانية، للقيام بعملية التطبيق الميداني للبحوث الخاصة بأعضاء هيئة التدريس؛ لحاجة هذه العملية إلى جهة رسمية متخصصة يمكن أن تختار العينة المناسبة، وتطبيق استمارات البحث عليها؛ مما يوفر الكثير من الوقت والجهد على الباحثين.

المراجع

البقلي، أحمد. (2016). التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي - دراسة حالة دولة الكويت، بحوث اقتصادية عربية، 22-23، (74-75)، 59-83.

تقرير الشال الأسبوعي، (2023). جريدة القبس، تاريخ النشر 2023/7/1.

تقرير حول الاتجار بالبشر. (2022). موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، مدينة الكويت، الرابط: https://kw.usembassy.gov

التميمي، عامر. (2018). *مظاهر الخلل الديموغرافي في اقتصادات الخليج الريعية*، البيت الخليجي للدراسات والنشر، تاريخ النشر: 13 مارس 2018. الرابط: gulfhouse.org

جامعة جورج تاون في قطر. (2020). *لعنة الموارد في الخليج* – مجموعة العمل الأولى، الرابط: https://cirs.qatar.georgetown.edu

جريدة الأنباء الكويتية، 2023/9/19 الرابط: https://www.alanba.com.kw.

جريدة القبس. (2021). لا اتجار بالبشر في الكويت بل تربح من وراء الإقامات، 28/مارس/2021. الرابط: https://www.alqabas.com

حمودة، أحمد. (ب.ت.). *خلل التركيبة السكانية في دول الخليج العربية*. مركز الخليج لسياسات التنمية، الرابط: https://gulfpolicies.org

الرميحي، محمد. (2013). *ضعف مستوى التعليم في دول الخليج كأحد أسباب تدفق العمالة الفنية والمهنية الأجنبية*، في ندوة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بعنوان "التطور الديمغرافي في الخليج" 23-25 ابريل 2013.

الرميحي، محمد. (ب. ت.). الخلل السكاني في دول الخليج العربي، موقع الدكتور محمد الرميحي. الرابط: https://rumaihi.info

سلامة، رمزي، وآخرون. (2013). *التركيبة السكانية في دولة الكويت: دراسة تحليلية*. قطاع البحوث والمعلومات، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة الكويتي، الرابط: https://www.kna.kw

الشهابي، عمر. (2013). *تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون – تاريخه*

وأسبابه ومعوقات مواجهته. منتدى التنمية، اللقاء السنوي الرابع والثلاثون المنعقد في الكويت من 7-8 فبراير 2013

الشهابي، عمر. محرراً (2014). *سكان الخليج.. مظاهر الخلل وآليات المواجهة*. مجموعة من الباحثين الخليجيين، الكويت: مكتبة آفاق.

غنام، مها. (2016). مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، *مجلة العلوم الاجتماعية*، *44* (1).

الكندري، يعقوب. (2020). *الفساد في المجتمع الكويتي وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي*. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 45 - سلسلة الإصدارات الخاصة، الكويت.

الكواري، نوره. (2005). *التركيبة السكانية في دولة قطر: الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الإستراتيجية السكانية*، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 14، أبريل/ 2005- الكويت.

مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث. (2022). استغناء الكويتيين عن جزء من الرفاه قد يقلص ربع الوافدين الأجانب، بتاريخ 9 أكتوبر 2022. الرابط: https://www.csrgulf.com

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. (2016). الحلقة النقاشية الأولى .الخروج من دفء النفط : آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الكويت.

المري، عبد الهادي. (2018). *اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر: التداعيات والحلول*. [رسالة ماجستير] معهد الدوحة للدراسات العليا.

المقاطع، محمد. (2019). خلل سكاني وفساد منظم. *الجريدة*، بتاريخ 22 مايو 2019. الرابط: https://aljarida.com

النجار، باقر (2003). *صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي*. بيروت: دار الساقي.

النقيب، خلدون. (2008). *آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة*، دار الساقي، ط2.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة). دولة الكويت، الرابط: https://www.nazaha.gov.kw.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (2022). نظام الخدمات الإحصائية، التقديرات السكانية في نهاية عام 2022. الرابط: https://www.paci.gov.kw

Arezki, R., & Bruckner, M. (2009). Oil rents, Corruption, and state stability: Evidence from panel data regressions. IMF working paper – WP/09/267, International Monetary Fund.

Aslaksen, S. (2015). Corruption and oil: Evidence from panel data, Department of Economics University of Oslo BP 1095 Blimder. Published Mar. 23, 2015 11:20 AM - Last modified Mar. 21, 2023 12:24l

De Bel-Air, F. (2019). Demography, Migration, and labour market in Kuwait, GLMM-EN-No. 3/2019.

Al-Hashem, S., & Martin, G. (2020). *The elephant in the room: Kuwait's labor crisis, gulfif*, November 2020, https://gulfif.org

Hass, H. (2021). *A theory of migration: the aspirations – capabilities framework.* National Institutes of Health. https://www.ncbi.nlm.nih.gov

Al-Jarallah, R., & Angus, A. (2020). Dilemma of natural resource abundance; A case study of Kuwait, *Journals*. Sagepub.com. January-March 2020: 1-24

Koseki, T. (1955). *Social factors in E. Durkheim's Theory.* Nanzan University, Japanese Sociological Review, volume 6 (1955 – 1956) issue 1

Kuwait Times. (21/7/2022). https://kuwaittimes.com

LMS Hero. Sociological Factors: Meaning, Categories, Components, & More. https//lmshero.com.

Mansour, A. (n.d.). *The population imbalance as a public policy problem in United Arab Emirates*. Department of Political Science, United Arab Emirates University.

Merritt. R. (1995). Population imbalance and political destabilization, *International Political Science Review*, *16* (4), (Oct. 1995), 405-425. Sage Publications.

للاستشهاد

غنام، مها. (2025). العوامل الاجتماعية المؤثرة في استمرارية الخلل السكاني في مجتمع الكويت المعاصر. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *53*(2)، 19–55.

To Cite:

Ghannam, M. N. (2025). Social factors affecting the continuity of the population imbalance in contemporary Kuwaiti society. *Journal of the Social Sciences, 53*(2), 19-55

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Social Factors Affecting the Persistence of Demographic Imbalance in Contemporary Kuwaiti Society

Maha Naji Ghannam

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - No. 2

2025